



نحو التنمية الواعية بالمخاطر والاستثمار في بناء القدرة على الصمود في بلدان المغرب العربي-حتمية ما بعد جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 (تصور مقترح)

Towards Risk-Informed Development And Investment In Building Resilience In The Maghreb Countries-Deterministic After The Coronavirus Covid-19 Pandemic (Suggested Perception)

سفيان خلوفي¹، كمال شريط²

¹ جامعة العربي التبسي، تبسة، مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، الجزائر، sofiane.kheloufi@univ-tebessa.dz

² جامعة العربي التبسي، تبسة، مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، الجزائر، cherykam@yahoo.fr

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في إشكالية تحقيق أهداف التنمية المستدامة في بلدان المغرب العربي في ظل تفشي جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 المستجد (سنة 2020)، وحتمية التوجه نحو التنمية الواعية بهذه المخاطر الوبائية المتأصلة التي تظهر وتتلاشي وتتحوّل وتضرب من جديد، حيث خلصت هذه الدراسة إلى أن التنمية الواعية بالمخاطر والتنمية المستدامة تشكل آلية عمل متكاملة ومتداخلة تساهم في تعزيز قدرة المجتمعات على الصمود ومواصلة الرحلة نحو التنمية بكل ثقة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمحافظة على الموارد في ظل المخاطر والأزمات والكوارث المتكررة.

واستناداً إلى النتائج المتوصل إليها فقد أوصت الدراسة بعدد من التوصيات من أهمها: تجهيز بيئة تنظيمية وتعريف العمليات الضرورية لفهم الحد من مخاطر الأوبئة العالمية على مستوى جميع بلدان المغرب العربي، مع ضمان وجود خطط مشتركة بينها مستقبلاً لإدارة المخاطر وفقاً لسيناريوهات وتوقعات مستقبلية، والعمل أكثر على محور التعافي السريع وإعادة البناء بعد انحصار المخاطر.

الكلمات المفتاحية: تنمية مستدامة، تنمية واعية، قدرة على الصمود، مغرب عربي، جائحة فيروس كورونا كوفيد-19.

ABSTRACT

This study aimed to investigate the problem of achieving the sustainable development goals in the countries of the Maghreb in light of the outbreak of the new Corona virus Covid-19 (year 2020), and the imperative of moving towards development aware of these inherent epidemiological risks that appear, fade, transform and strike again. This study concluded that risk-aware development and sustainable development constitute an integrated and interconnected mechanism of action that contributes to enhancing the resilience of societies and continuing the journey towards development with confidence in the economic, social and environmental aspects, and preserving resources in light of recurring risks, crises and disasters.

And based on the findings, the study recommended a number of recommendations, the most important of which are: preparing a regulatory environment and defining the processes necessary to understand risk reduction of global epidemics at the level of all countries of the Maghreb, while ensuring that there are joint plans between them in the future to manage risks according to future scenarios and expectations, and work more on the axis of rapid recovery and rebuilding after the risks are confined.

Keywords: Sustainable development, conscious development, resilience, Maghreb Arab, the Corona virus Covid-19 pandemic.

1. المقدمة

في غفلة باغت العالم نهاية شهر ديسمبر من سنة 2019 عدوى من نوع خاص لا يؤمن لا بالحدود ولا بالتطور والتقدم ولا بالأعراق والأجناس، عدو لا يري بالعين المجردة. نعم انه فيروس كورونا كوفيد-19 المستجد الذي ظهر في مدينة ووهان الصينية، وماهي إلا أيام معدودة ليعبر حدها ويخترق جل قارات العالم، ويعلن عن فرض تفشيه في شكل جائحة عالمية لا تستثنى أحد، استطاعت أن تصيب لغاية 25 سبتمبر 2020 ما يقارب 33 مليون شخص عبر العالم، وأن تفتك بحياة أزيد من 989 ألف شخص، حيث كانت خلال هذه الفترة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والهند والبرازيل وروسيا وكولومبيا الأكثر تضرراً.

ونحن نقرب من نهاية سنة 2020 لازالت الجائحة تفرض منطقتها في توجيه السياسات العامة للدول وتحتم عليها فرض مجموعة من الإجراءات الاحترازية للحد من انتشار الفيروس والتي لا تختلف كثيراً بين الدولة كلاً حسب إمكانياتها، والتي تتمحور حول فرض إجراءات الحجر الصحي وغلق الحدود وتجميد تنقلات الأشخاص بتوقيف وسائل النقل، والتي كانت سبب في مشاكل اقتصادية واجتماعية عديدة للمجتمعات وخاصة لطبقات المجتمع الهشة في الدول الفقيرة والنامية، والتي كانت تسعى في الأساس إلى تحقيق مستويات مقبولة للتنمية المستدامة لأفراد مجتمعاتها والحد من مستويات الفقر والتفاوت.

- إشكالية الدراسة:

اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في سنة 2015 أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (17)، أو كما تعرف أهداف التنمية المستدامة أو الأهداف العالمية كما يطلق عليها أحياناً - وهي تضم 169 هدفاً تحاول جميع البلدان والأقاليم الوصول إليها بحلول سنة 2030 على أبعد تقدير، حيث عقدت الدول العزم على اتخاذها بخطوات جريئة وتحولية مطلوبة بشكل عاجل لتحويل العالم إلى مسار مستدام ومرن. ومع الانطلاق في هذه الرحلة الجماعية شهد العالم العديد من المحطات المفصلية والصدمات المفاجآت، التي عطلت هذه المساعي، ولاسيما في الدول الأكثر هشاشة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهذا نتيجة ضعف قدراتها على التأقلم مع متغيرات هذه البيئة العالمية الشرسة. ولعل من أبرز هذه البيئات الهشة نجد منطقة المغرب العربي، والتي تعاني بالأساس العديد من المشاكل والنزاعات التي تكبح مساعيها في الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة المرجوة، وما زاد الأوضاع تأزم في الأونة الأخيرة ومع مطلع سنة 2020 تفشي جائحة فيروس كورونا كوفيد-19، وتأثيراتها على عديد المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة. فمن خلال ما سبق تبلور معالم إشكالية الدراسة والتي يمكن صياغتها في السؤال المحوري التالي: كيف يجب أن تتعامل بلدان المغرب العربي مع مخاطر جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 المستجد وباقي المخاطر المتوقعة في رحلتها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول سنة 2030؟ وللإجابة على التساؤل الرئيسي وبغيت تبسيطه تم صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بكل من التنمية المستدامة؟ التنمية الواعية؟ القدرة على الصمود؟

- ماهي أهداف التنمية المستدامة لبلاد المغرب العربي؟

- إلى أي مدى وصلت بلاد المغرب العربي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة قبل تفشي جائحة فيروس كورونا كوفيد-19؟

- ماهي آثار تفشي جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في بلاد المغرب العربي سنة 2020؟

- كيف يمكن لبلاد المغرب العربي أن تبني وعمها التنموي وتعزز قدرتها على الصمود مستقبلاً في مواجهة التهديدات والمخاطر القائمة للاستمرار في رحلتهم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

- ما أهم الاقتراحات التي تستنتج من خطر تفشي جائحة فيروس كورونا كوفيد-19، والتي من شأنها الارتقاء بالوعي التنموي بالمخاطر لبلاد المغرب العربي، لتعزيز قدرتهم على الصمود مستقبلاً ومواصلة رحلتهم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

- فرضيات الدراسة:

في ضوء موضوع الدراسة واستجابة لمتطلبات تحقيق أهدافها يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- حققت بلدان المغرب العربي مستويات مقبولة من أهداف التنمية المستدامة قبل تفشي جائحة فيروس كورونا كوفيد-19؛

- كان لتفشي جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 آثار وخيمة وسلبية على مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان المغرب العربي خلال سنة 2020؛

- قد يكون الوعي بخطر جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 فرصة لإعادة بناء أسس تنمية مستدامة بقدرات أكثر على الصمود في بلدان المغرب العربي مستقبلاً؛

- أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية ما يعيشه العالم ككل منذ مطلع سنة 2020 بعد تفشي جائحة فيروس كورونا كوفيد-19، وما خلفته إجراءات وسياسات الوقاية والغلق والحجر الصحي على مؤشرات الحياة الاقتصادية والاجتماعية في جل دول العالم، ولاسيما في المناطق والأقاليم الهشة والتي تعاني في الأساس من صراعات تفاقمت معها معدلات الفقر والبطالة، وهذا ما زاد الأوضاع مع تفشي الجائحة خطورة بهذه المناطق، وسيؤدي حتماً إلى تراجع عجلة التنمية إذا لم تتخذ التدابير اللازمة في الوقت المناسب من قبل حكومات هاته الدول، لتعزيز قدرة صمودها مستقبلاً في بيئة عالمية شرسة تنبأ بمخاطر وكوارث كبرا متجددة وقائمة دائماً على غرار المخاطر الوبائية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تسليط الضوء على الأدبيات النظرية المتعلقة بمواضيع التنمية المستدامة والتنمية الواعية والقدرة على الصمود؛

- محاولة التعرف على أهداف التنمية المستدامة لبلاد المغرب العربي؛

- محاولة تحديد مستويات تحقيق بلاد المغرب العربي لأهداف التنمية المستدامة قبل تفشي جائحة فيروس كورونا كوفيد-19؛

- محاولة الكشف عن آثار تفشي جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في بلاد المغرب العربي سنة 2020؛

- محاولة بناء نموذج تصوري يمكن من خلاله لبلاد المغرب العربي أن يتبنوا مفهوم التنمية الواعية لتعزيز قدرتهم على الصمود مستقبلاً في مواجهة التهديدات والمخاطر للاستمرار في رحلتهم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول سنة 2030؛

- إمكانية التوصل إلى مجموعة من النتائج التي يمكن من خلالها حث بلدان المغرب العربي على تبني الوعي التنموي لتعزيز قدرتهم على الصمود وإدارة المخاطر الوبائية لتذليل انعكاساتها السلبية على أهداف التنمية المستدامة مستقبلاً؛

2. الجانب النظري

تناولت هذه الدراسة في جنبها النظري كل من مفاهيم التنمية المستدامة والتنمية الواعية والقدرة على الصمود:

1.2 التنمية المستدامة: تم تعريف التنمية المستدامة بعدة تعاريف، ولكن التعريف الأكثر شيوعًا واقتباسًا واستعمالًا من قبل المسؤولين والباحثين والمختصين هو تعريف مستقبلنا المشترك ([Our Common Future](#)) والمعروف أيضًا باسم تقرير برونتلاند (Brundtland) (1987)، والذي عرف التنمية المستدامة بأنها: "هي التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة" (World Commission on Environment and Development, 1987, p. 16). والاستدامة هي الأساس لإطار العمل العالمي الرائد اليوم للتعاون الدولي - خطة التنمية المستدامة لسنة 2030 - وأهداف التنمية المستدامة (SDGs) تنطبق على جميع البلدان في جميع أنحاء العالم وليس فقط البلدان النامية، ويتطلب الوصول إلى الأهداف المسطرة العمل على جميع الجبهات - الحكومات والشركات والمجتمع المدني والأشخاص في كل مكان لهم دور يلعبونه. وتعتبر أهداف التنمية المستدامة المخطط الأساسي لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع، لأنها تتناول التحديات العالمية التي تواجه مختلف دول العالم، بما في ذلك الفقر وعدم المساواة وتغير المناخ والتدهور البيئي والسلام والعدالة (Sustainable development, 2020). ويقوم مفهوم التنمية المستدامة (SD) على أركانه الثلاثة الأساسية المتمثلة في: النمو الاقتصادي والاندماج الاجتماعي والتوازن البيئي، والتي تعتبر بمثابة إطار إرشادي وأساسي وموحد لحركة الاستدامة بصفة عامة (Savelyeva & Douglas, 2017, p. 219).

وعليه مفهوم التنمية المستدامة يعني القيود التي يفرضها الوضع الحالي للتكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على الموارد البيئية وبواسطة قدرة المحيط الحيوي على امتصاص تأثيرات أنشطة الإنسان. وتلبية الاحتياجات الأساسية للجميع وإتاحة الفرصة لهم لتحقيق تطلعاتهم لحياة أفضل، والعالم الذي يتوطن فيه الفقر سيكون حتمًا ودائمًا عرضة للإيكولوجي وغيرها من الكوارث والمخاطر.

2.2 التنمية الواعية: منذ سنة 1987 حين صدور تقرير لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (مستقبلنا المشترك)، بدأ مفهوم التنمية المستدامة يأخذ أبعادًا تتضمن إشارات لمفاهيم الإدارة الواعية للمصادر الطبيعية المتوفرة لتوفير احتياجات الأجيال القادمة وإعادة تأهيل البيئة المتدهورة ومحاولة تغيير نوعية النمو الاقتصادي، ومعالجة مشكلات الفقر وسد حاجات الإنسان الأساسية على نحو يحقق التوازن بين النمو الاقتصادي والاندماج الاجتماعي ومتطلبات حماية البيئة، وذلك بتطوير سبل الإنتاج واستخدام التكنولوجيا الرفيعة بالبيئة. وتتضارب اليوم توقعات العلماء حول فناء الجنس البشري قبل نهاية الألفية الثالثة، ويشترط المتفائلون منهم تطوير وعي متقدم بالمخاطر المحدقة وبشروط التنمية المستدامة. وما يلزم لتحقيق ذلك متطلبات كثيرة يمكن ذكر بعضها باختصار فيما يلي (أبو دية، 2017):

- تحصيل المعرفة العلمية الكافية لمراقبة الظواهر الطبيعية وفهمها وتفعيل علوم البيئة للتنبؤ بآثارها ومحاولة التخفيف منها وإيجاد الحلول الجذرية المستدامة لها.

- توافر هامش من الحرية الذي من شأنه السماح للشعوب بتغيير أكثر ايجابية في سياسات دولهم تجاه مواقف بيئية.

- اتخاذ مواقف أخلاقية حازمة تجاه اجتناب إلحاق الأذى بالبيئة العالمية واختيار مصادر الوقود الأنظف.

- النظر إلى الحقيقة بوصفها نسبية كي تقترب الشعوب من بعضها بعضًا بالرغم من اختلافها، وذلك كي تنظر إلى تاريخها المشترك بوصفه نتاجًا بشريًا عامًا، وكذلك كي تتطلع إلى مستقبلها بوصفه مصيرًا مشتركًا للجميع على تنوع أعراقهم وثقافتهم.

- إطلاق حملات توعية وتعليم ممنهجة تبدأ مع ولادة الطفل فالببيت فالمدرسة فالجامعة فمكان العمل، وبحيث لا تنقطع أوصالها في لحظة من اللحظات.

ولا يمكن القضاء على الفقر والجوع دون خلق سبل عيش مرنة. حيث يتعرض البشر في جميع أنحاء العالم بصورة متزايدة للمخاطر الطبيعية والأزمات والكوارث-مثل الأوبئة والصراعات، وصددمات الأسواق والأزمات التي طال أمدها. والتأهب لحالات الطوارئ أمر حيوي اليوم. وتعزيز أنظمة التحذير المبكر والحد من مخاطر الكوارث، والأزمات ليس لها تأثير فوري وقصير المدى، بل هي أيضا تقوض سبل العيش ومكاسب التنمية المحلية والإقليمية التي اتخذت سنوات لبنائها (Food and Agriculture Organization of the United Nations, 2020).

وفي هذا الصدد قال " أنطونيو غوتيريش" الأمين العام للأمم المتحدة في اليوم العالمي للتوعية بأموال تسونامي الموافق ل 05 نوفمبر 2019: "سيكون الحد من المخاطر حاسمًا في جهودنا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإني، في اليوم العالمي للتوعية بأموال تسونامي، أشجع الحكومات والسلطات المحلية وصناعة البناء على السعي لتحقيق التنمية الواعية بالمخاطر والاستثمار في بناء القدرة على الصمود" (António Guterres, 2019).

وعليه، يمكن القول أنّ التنمية الواعية والتنمية المستدامة تشكل آلية عمل واعية متكاملة ترابطية، تساهم في تعزيز التنمية في المجتمعات المحلية في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والتي بدورها تحافظ على مواردهم الطبيعية في ظل بيئة متقلبة خطرة.

3.2 القدرة على الصمود: تعني القدرة على الصمود حسب إستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث: "قدرة منظومة أو تجمع عمراني أو مجتمع معرض للأخطار على مقاومة آثار الأخطار وامتصاصها واستيعابها والتعافي منها في الوقت المناسب وبالأسلوب الفعال، بطرق منها حفظ وترميم منشآته ووظائفه الأساسية الضرورية" (مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، 2017، صفحة 03). ويعرفها أيضًا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنها: "عملية التحول من تعزيز قدرة الناس والمجتمعات والبلدان على توقع الصدمات وإدارتها والتعافي منها والتحول منها"-وهي الطريقة المعروفة باسم إعادة البناء على نحو أفضل". في حين يصف الفريق الحكومي الدولي بشأن تغير المناخ القدرة على الصمود بأنها "مقدار التغير الذي يستطيع نظام ما أن يمر به دون تغيير حالته العامة". وتعرفها أيضًا وزارة التنمية الدولية البريطانية بأنها "قدرة البلدان والمجتمعات والأسر على إدارة التغيير، من خلال الحفاظ على مستويات المعيشة أو تحويلها لمواجهة الصدمات أو الضغوط ... دون المساس بأفاقها على المدى الطويل" (Jaspreet, 2013).

كما أن التخطيط لبناء القدرة على الصمود هو مبادرة تتطلب العديد من الجهات الفاعلة، كما يعني أيضاً أن تعزيز القدرة على الصمود قد يعزز بشكل غير مباشر العديد من القدرات الأخرى. ولهذه الأسباب يجب أن يكون الهدف إشراك أكبر عدد ممكن من أصحاب المصلحة، في أكبر عدد ممكن من القطاعات، والتأكد من دراسة هذا المنهج من خلال التجارب المشتركة (United nations, 2020). ويهدف التوجه نحو بناء القدرة على الصمود بالأساس إلى (International Labour Organization, 2016):

- تحسين قدرة المجتمعات على إدارة المخاطر لزيادة الاعتماد على الذات اقتصادياً وتعزيز الاندماج الاجتماعي.
- إنشاء مؤسسات تتسم بالتجاوب والفاعلية وتخضع للمساءلة في مجال تقديم الخدمات وبناء العقد الاجتماعي وتلبية الاحتياجات المجتمعية المحددة.
- تحسين سبل عيش السكان والأصول الإنتاجية لتعزيز القدرة على الصمود والاعتماد على الذات اقتصادياً.
- استفادة المجتمعات من الفرص المحسنة والأكثر استدامة لتأمين سبل العيش.
- إنشاء شبكات غير رسمية تعزز الاندماج والتماسك الاجتماعي عبر الحوار المجتمعي وتقديم الخدمات.
- تمكين مهام السلطات المحلية وتمويلها وتعزيز قدرتها في مجال تقديم خدمات أساسية محسنة وتلبية أولويات الجمهور.
- زيادة قدرة الجهات الفاعلة وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص لتعزيز العمل الجماعي وتقديم المساعدات وتعزيز التعافي.

والقدرة على الصمود لا تعني فقط القدرة المباشرة على الاستجابة في مواجهة أحداث سلبية، ولكنها بالأحرى عملية تكيف إيجابي تبدأ قبل وقوع المشكلة وتستمر خلالها وفيما بعدها. كما أن نهج القدرة على الصمود يمثل في الأساس محاولة لحماية المكتسبات التنموية على الأجل الطويل والحد من التدهور الشديد في التنمية الذي ينجم عن المخاطر والكوارث والأزمات (International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies, 2012, p. 11). حيث أن التداعيات الرامية إلى تعزيز القدرة على الصمود تهدف إلى معالجة الأسباب الكامنة وراء مواطن الضعف بهدف حماية التنمية، وتقليص وتخفيف شدة السقوط الحاد في القدرة على الصمود، التي تسببها المخاطر والأزمات والكوارث وتعزيز العودة إلى الحالة الأولى بعد المخاطر والشدائد (لمزيد من المعلومات ينظر الملحق رقم 1). والمجتمعات القادرة على الصمود اليوم هي المجتمعات التي (International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies, 2012, pp. 17-25)

- تتمتع بالمعرفة الصحيحة، ولديه القدرة على تقييم المخاطر وإدارتها ورصدها، ويمكنه تعلم مهارات جديدة فضلاً عن التطوير بالاستفادة من الخبرات القديمة.
- مجتمعات منظمة ولديها القدرة على تحديد المشاكل وتعيين الأولويات والتصرف بناءً على ذلك.
- مجتمعات تنخرط في وضع سياسة محلية للحد من الأخطار.
- مجتمعات مرتبطة بالعالم الخارجي ولديها علاقات مع أطراف خارجية توفر له بيئة دعم أوسع.
- مجتمعات تحظى ببيئة أساسية وخدمات، ولديها نظام قوي للمساعدة على التخفيض من وطأة المخاطر.
- مجتمعات لديها فرص اقتصادية، ولديها طائفة واسعة من فرص التوظيف والدخل والخدمات المالية.
- مجتمعات مرنة، ولديها القدرة على قبول بعدم التيقن والاستجابة (بصورة إستباقية) للتغيير.
- مجتمعات يمكنها إدارة ثرواتها الطبيعية وتقدير قيمتها، ويستعطون حمايتها وتعزيزها والحفاظ عليها.

وصرح الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" في سنة 2012 قائلاً في هذا الصدد أنه "ينبغي على كل الاستثمارات الموجهة للتنمية المستدامة أن تكون على دراية بالمخاطر" حيث تسبب المخاطر والكوارث في خسائر سنوية تقدر بحوالي 314 مليون دولار في البيئة القائمة فقط، مما ينتكس بمكاسب التنمية في البلدان المتضررة ويعرقل آفاق تحقيق التنمية المستدامة. وعليه يجب أن يكون الحد من المخاطر جزءاً لا يتجزأ من التنمية المستدامة المحلية، لذا سوف يضمن الاستثمار في الحد من المخاطر وبناء القدرة على الصمود وتحقيق التنمية المستدامة والاستمرارية الاقتصادية للمجتمعات الحضرية، كما سيؤدي إلى تحقيق المزيد من الثقة لدى المستثمرين من القطاعين العام والخاص في المؤسسات الحكومية. كذلك، تصير إدارة مخاطر الكوارث الشاملة أكثر جاذبية عند تناولها في ذات الوقت لاحتياجات الكثير من أصحاب المصلحة وأولياتهم التنافسية، وبوجه عام تتسم الحوافز المتعلقة بإدارة المخاطر بالمزيد من القوة عندما تساهم على نحو ملحوظ في تحسين من مستوى الرفاهة الاجتماعية والاقتصادية. فقد تؤدي الأخطار والكوارث المتكررة صغيرة ومتوسطة الأثر والأحداث الحادة الفردية إلى المقاطعة البالغة لعمل المجتمعات وسبل العيش، لذلك يتطلب الحد من المخاطر نظرة طويلة الأمد إلى جانب وجود التزام سياسي قوي تجاهها (مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، 2018، صفحة 19).

3. منهجية الدراسة

بعد التطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة بشكل مختصر، سنتطرق في هذا الجزء إلى عرض منهجية الدراسة، وذلك وفق العناصر التالية:

1.3 حدود الدراسة: تتمثل في:

- الحدود الزمنية: تغطي هذه الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2016 وهي سنة الشروع في تنفيذ برنامج تحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمي إلى نهاية سنة 2020 وتفشي الجائحة الوبائية كورونا كوفيد-19 في العالم.

- الحدود المكانية: تمس الدراسة التطبيقية بلدان المغرب العربي المتمثلة في كل من الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا وموريتانيا.

- الحدود العلمية: جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على مدى تحقيق بلدان المغرب العربي لأهداف التنمية المستدامة العالمية (17) والمتمثل في: القضاء على الفقر، القضاء التام على الجوع، الصحة الجيدة والرفاه، التعليم الجيد، المساواة بين الجنسين، المياه النظيفة والنظافة الصحية، طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، العمل اللائق ونمو الاقتصاد، الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، الحد من أوجه عدم المساواة، مدن ومجتمعات محلية مستدامة، الاستهلاك والإنتاج المسؤولين، العمل المناخي، الحياة تحت الماء، الحياة في البر، السلام والعدل والمؤسسات القوية، عقد الشراكات لتحقيق الأهداف. وذلك قبل وبعد تفشي جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 مع مطلع سنة 2020.

2.3 منهج الدراسة: تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال التطرق لجانب نظري تعريفي لكل من التنمية المستدامة والتنمية الواعية والقدرة على الصمود المتعلقة بالموضوع لضبطها والتعريف بجائحة فيروس كورونا كوفيد-19، ومن ثم تحليل واقع تحقيق أهداف التنمية المستدامة في بلدان المغرب العربي قبل وبعد تفشي الجائحة الوبائية كورونا كوفيد-19. لتحديد الآثار الناجمة عن الجائحة على هذه الأهداف وبناء تصور على أساس ذلك للحد من المخاطر الوبائية على التنمية مستقبلاً في بلدان المغرب العربي وبناء قدرات مستدامة واعية وأكثر صموداً.

3.3 الطريقة والأدوات المستخدمة: تم إجراء هذه الدراسة على مستوى بلدان المغرب العربي، حيث أعتمد في تقييم مستوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بهذه الدول قبل تفشي جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 (لغاية سنة 2019)، باستقراء تقارير عالمية صادرة عن الهيئات المختصة في تتبع مستويات تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث تم الاستعانة بهذه التقارير في قراءة هذه المؤشرات ومقارنتها، كما تم استقراء أثار جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 على هذه الأهداف على المدى المتوسط والطويل بدءاً من سنة 2020. بالإضافة إلى تقديم نموذج تصوري لتخفيف من أثار المخاطر الوبائية على رحلت بلدان المغرب العربي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

4. نتائج الدراسة

يمكن تقسمها كما يلي:

1.4 واقع تحقيق أهداف التنمية المستدامة في بلدان المغرب العربي قبل تفشي جائحة فيروس كورونا كوفيد-19:

حسب تقرير مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية لسنة 2019 فإن بلدان المغرب العربي والمتمثلة في كل من الجزائر والمغرب وتونس وليبيا وموريتانيا حققت درجات مقبولة في مؤشر أهداف التنمية المستدامة لغاية نهاية سنة 2019 على العموم، والجدول أدناه يوضح ذلك:

الجدول 1: تحقيق أهداف التنمية المستدامة في بلدان المغرب العربي نهاية سنة 2019

البيان	الجزائر	تونس	المغرب	ليبيا*	موريتانيا
درجات مؤشر أهداف التنمية المستدامة العالمية لسنة 2019	66,69	65,77	65,33	53,9	52,75
ترتيب درجات مؤشر أهداف التنمية المستدامة عربيًا	01	03	04	14	15

Source : (Luomi, Fuller, Dahan, Lisboa Bå Sund, de la Mothe Karoubi, & Lafortune, 2019, p. 08)

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن بلدان المغرب العربي حققت درجات حسنة في مؤشر أهداف التنمية المستدامة لسنة 2019، وفق الترتيب التالي: الجزائر بـ 66,69. المغرب بـ 65,77. تونس بـ 65,33. ليبيا بـ 53,90. موريتانيا بـ 52,75. رغم وجود تفاوت بينها، نظرًا للأزمات والصراعات التي عشتها وتعيشها المنطقة مؤخرًا.

وقد كانت أهداف التنمية المستدامة الثلاثة الأكثر تحديًا لبلدان المغرب العربي هي الهدف رقم 02 من أهداف التنمية المستدامة (17) والمتمثل في القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة، والهدف رقم 05 المتمثل في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات، والهدف رقم 08 المتمثل في تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع. حيث حققت الأهداف 02-05-08 إشارات حمراء في كل من الجزائر، المغرب، ليبيا، تونس وموريتانيا (لمزيد من المعلومات ينظر الملحق 3).

وعلى الرغم من أن التحديات لا تزال قائمة، إلا أن بلدان المغرب العربي توصلت إلى نتائج أفضل في تحقيق ثلاث أهداف من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالبيئة: الهدف رقم 13 المتمثل في اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره، والهدف رقم 15 المتعلق بحماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي، ووقف فقدان التنوع البيولوجي. والهدف رقم 17 المتمثل في تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة (لمزيد من المعلومات ينظر الملحق 3).

هذا، وتشير اتجاهات المؤشرات إلى اتجاه تصاعدي في هدفين من أهداف التنمية المستدامة في المغرب وتونس وموريتانيا، وهما الهدف 6 المتمثل في ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة. والهدف رقم 13 المتعلق باتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره. كما تتدهور الاتجاهات في كل من موريتانيا وليبيا بشأن هدف التنمية المستدامة رقم 02 المتعلق بالقضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة، كما تتدهور الاتجاهات في كل من موريتانيا وليبيا وتونس بشأن الهدف رقم 11 المتمثل في جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة. وفي المغرب تدهور في اتجاهات الهدف رقم 15 المتمثلة في حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام. في ليبيا تدهور في اتجاهات الهدف رقم 16 المتمثلة في التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهتمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. في حين سجل تدهور في اتجاهات الهدف رقم 17 في كل من موريتانيا والمغرب وتونس المتمثل في تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. (لمزيد من المعلومات ينظر الملحق 4).

والجدير بالذكر هنا، أن هناك فرقًا كبيرًا بين الأداء الكلي لأهداف التنمية المستدامة بين بلدان المغرب العربي، حيث تتقارب كل من الجزائر والمغرب وتونس (الدرجة على المؤشر 66,69، 65,77، 65,33 على التوالي) وتتخلف كل من ليبيا

وموريتانيا عن الركب (الدرجة على المؤشر 53,90، 52,75)، وهذا سيكون له حتمًا أثر سلبي على مستويات تحقيق أهداف التنمية المستدامة ككل ببلاد المغرب العربي مستقبلاً.

2.4. توقعات تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوطن العربي سنة 2020 في مقابل التأثيرات المحتملة بعد تفشي جائحة فيروس كورونا كوفيد-19:

يعتبر فيروس كورونا كوفيد-19 من الفيروسات التاجية وهي عائلة فيروس كبيرة تسبب أمراض تتراوح من نزلات البرد (بعض الفيروسات الموسمية هي فيروسات تاجية) إلى حالات أكثر خطورة مثل Mers-CoV و SARS-CoV، كان اسمه في الأصل nCoV-2019 ويطلق عليه الآن SARS-CoV-2، أما المرض المرتبط بهذا الفيروس هو COVID-19، وتشمل الأعراض الشائعة له في الحمى والسعال وضيق التنفس، وقد تشمل الأعراض الأخرى التعب وآلم العضلات والإسهال والتهاب الحلق وفقدان الرائحة وآلام البطن. وعادةً ما يستغرق الوقت من التعرض للعدوى إلى ظهور الأعراض حوالي خمسة أيام ولكنه قد يحدث في مدة تتراوح من يومين إلى أربعة عشر يومًا، ويؤدي في غالب الحالات إلى أعراض خفيفة (Imane, Faical, & Sohayb, 2020, p. 01).

وقد نما هذا الوباء بشكل مطرد وتزايد عدد الأشخاص المتضررين بعد ظهوره في الصين نهاية 2019، وقد أدى الوضع الوبائي المتغير للفيروس التاجي بالمدير العام لمنظمة الصحة العالمية إلى عقد لجنة الطوارئ العالمية في 22 و 23 جانفي 2020، لتحديد مستوى التهديد المرتبط بالفيروس على المستوى العالمي، وكان يعتبر معتدلاً في ذلك الوقت. وفي 30 جانفي 2020 وبناءً على توصية من نفس اللجنة، أعلنت منظمة الصحة العالمية من خلال مديرها العام أن فيروس كورونا كوفيد-19 التاجي جائحة عالمية، وأعلن حالة طوارئ الصحة العامة ذات الاهتمام الدولي (Ministère de la Santé, 2020, p. 05).

هذا، ووصل عدد المصابين [بفيروس كورونا](#) -كوفيد-19، في العالم حتى يوم الأحد 27 سبتمبر 2020، وفقًا لمنظمة الصحة العالمية إلى: 33.890.113 حالة إصابة. حيث تنصدر الولايات المتحدة الأمريكية دول العالم من حيث عدد حالات الإصابة بفيروس كورونا كوفيد-19 بأكثر من 7.287.000 حالة إصابة، كما تواصل حالات الإصابة الارتفاع بشكل كبير في الهند. (World Health Organization, 2020, p. 15).

وفي بلدان المغرب العربي وصل إجمالي الإصابات يوم الأحد 27 سبتمبر 2020 إلى 224.173 حالة إصابة و4.671 حالة وفات من بينها 51.067 حالة إصابة في الجزائر، و1.714 حالة وفات (Ministère de la Santé, de la Populati et de la Réforme Hospitalière, 2020). في حين سجل في تونس خلال نفس اليوم 15.178 حالة إصابة و207 حالة وفات (Ministère de la santé, 2020). في المغرب سجل في نفس اليوم أيضًا 117.685 حالة إصابة و2.069 حالة وفات (Ministère de la Santé, 2020). في ليبيا سجل 32.781 حالة إصابة مع 520 حالة وفات (National Center for Disease Prevention and Control, 2020). أما في موريتانيا فقد سجل 7.462 حالة إصابة و161 حالة وفات (Ministère de la Santé, 2020). وبهذا تكون المغرب الأكثر تضررًا من الجائحة تليها الجزائر، ومن ثم ليبيا، تونس وموريتانيا، ولا تزال هذه الدول تسجل حالات أكثر يومًا بعد يوم، في انتظار إيجاد حل لهذه الأزمة التي لا تزال حسب مؤشرات الوضعية الحالية في تفاقم على مختلف الأصعدة الصحية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي تقرير الأمم المتحدة حول توقعات تحقيق أهداف التنمية المستدامة عالميًا في 2020 والذي تم إصداره خلال شهر جوان من نفس سنة، كانت التوقعات خارج تأثيرات جائحة فيروس كورونا كوفيد-19. رغم إقرار التقرير بأنه من الواضح أن الجائحة ستكون لها آثار عميقة على التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة، حيث تشير الأوبئة السابقة إلى أنه قد تكون

نحو التنمية الواعية بالمخاطر والاستثمار في بناء القدرة على الصمود في بلدان المغرب العربي-حتمية ما بعد جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 (تصور مقترح)

هناك عدة جولات جديدة من تفشي الجائحة، ومن المستحيل التنبؤ بالآثار المترتبة على الاقتصاد والتماسك الاجتماعي والبيئة والدبلوماسية الدولية. وقد كانت التوقعات الخاصة ببلدان المغرب العربي حسب التقرير خارج تأثير الجائحة كالتالي:

الجدول 2: توقعات تحقيق أهداف التنمية المستدامة في بلدان المغرب العربي سنة 2020 خارج تأثيرات الجائحة

البيان	الجزائر	تونس	المغرب	ليبيا*	موريتانيا
توقعات درجات مؤشر أهداف التنمية المستدامة العالمية لسنة 2020.	72,3	71,4	71,3	/	57,7
ترتيب توقعات درجات مؤشر أهداف التنمية المستدامة العالمية لسنة 2020 (عالمياً من بين 166 دولة).	56	63	64	/	130

*غياب المعطيات فيما تعلق بدولة ليبيا في التقرير (Cambridge University, 2020)

Source: (Sachs, Schmidt-Traub, Kroll, Lafortune, Fuller, & Woelm, 2020, pp. 26-27)

من خلال الجدول أعلاه، يتضح أنه من المتوقع أن تحقق بلدان المغرب العربي مستويات ممتازة في أهداف التنمية المستدامة مع نهاية سنة 2020، ولاسيما في الجزائر والمغرب وتونس. مع بقاء التفاوت مع دولة موريتانيا التي لا زالت تتخلف عن ركب باقي دول المنطقة. وقد توقع تقرير الأمم المتحدة لسنة 2020 أن تحقق الجزائر مستوى ضعيف وذا اتجاه سلبي فيما تعلق بالهدف رقم 14 المتمثل في الحياة تحت الماء، كما كانت التوقعات ذات اتجاه إيجابي ومرتفع فيما تعلق بالأهداف 07-04-01 المتعلق بالقضاء على الفقر، التعلم الجيد، طاقة نظيفة وبأسعار معقولة. في المغرب كان التوقعات ذات الاتجاه السلبي للهدفين 17-11 والمتمثلين في مدن ومجتمعات محلية مستدامة، عقد الشراكات لتحقيق الأهداف، وكانت التوقعات ذات توجهات إيجابية فيما تعلق بالأهداف 13-06-01 المتعلقة على التوالي بالقضاء على الفقر، المياه النظيفة والنظافة الصحية، العمل المناخي. أما في تونس فقد كان التوقعات أفضل حيث لم تكن هناك توقعات ذات اتجاه سلبي فيما تعلق بأهداف التنمية المستدامة (17)، وكانت الأهداف 17-13-04-01 ذات الاتجاه الإيجابي الأخضر والمتعلقة بكل من القضاء على الفقر، التعليم الجيد، العمل المناخي، عقد الشراكات لتحقيق الأهداف. في موريتانيا كان الهدفين 17-02 ذات إشارة حمراء وبتوجه سلبي وهما متعلقين بالقضاء التام على الجوع، عقد الشراكات لتحقيق الأهداف. وقد كانت الأهداف 13-01 ذات إشارة خضراء وبتوجه إيجابي والمتعلقة بالقضاء على الفقر والعمل المناخي. في حين غابت المعطيات عن دولة ليبيا في التقرير والتي قد يكون سبب في ذلك ما تعيشه ليبيا من صراعات وأزمات خلال الفترة الأخيرة (لمزيد من المعلومات ينظر الملحق 5).

وما يجب أن نلفت له الانتباه هنا، هو أن التقرير لم يأخذ بتأثيرات تفشي جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 في رسم توقعات تحقيق أهداف التنمية المستدامة لسنة 2020، ولكنه حدد تأثيرات الجائحة على أهداف التنمية المستدامة حسب كل هدف كما يوضحه الشكل الموالي:

نحو التنمية الواعية بالمخاطر والاستثمار في بناء القدرة على الصمود في بلدان المغرب العربي-حتمية ما بعد جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 (تصور مقترح)

الشكل 1: التأثيرات جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 على أهداف التنمية المستدامة

تأثير سلبي للغاية ■ تأثير مختلط أو سلبي محتمل ■ لا يزال التأثير غير واضح

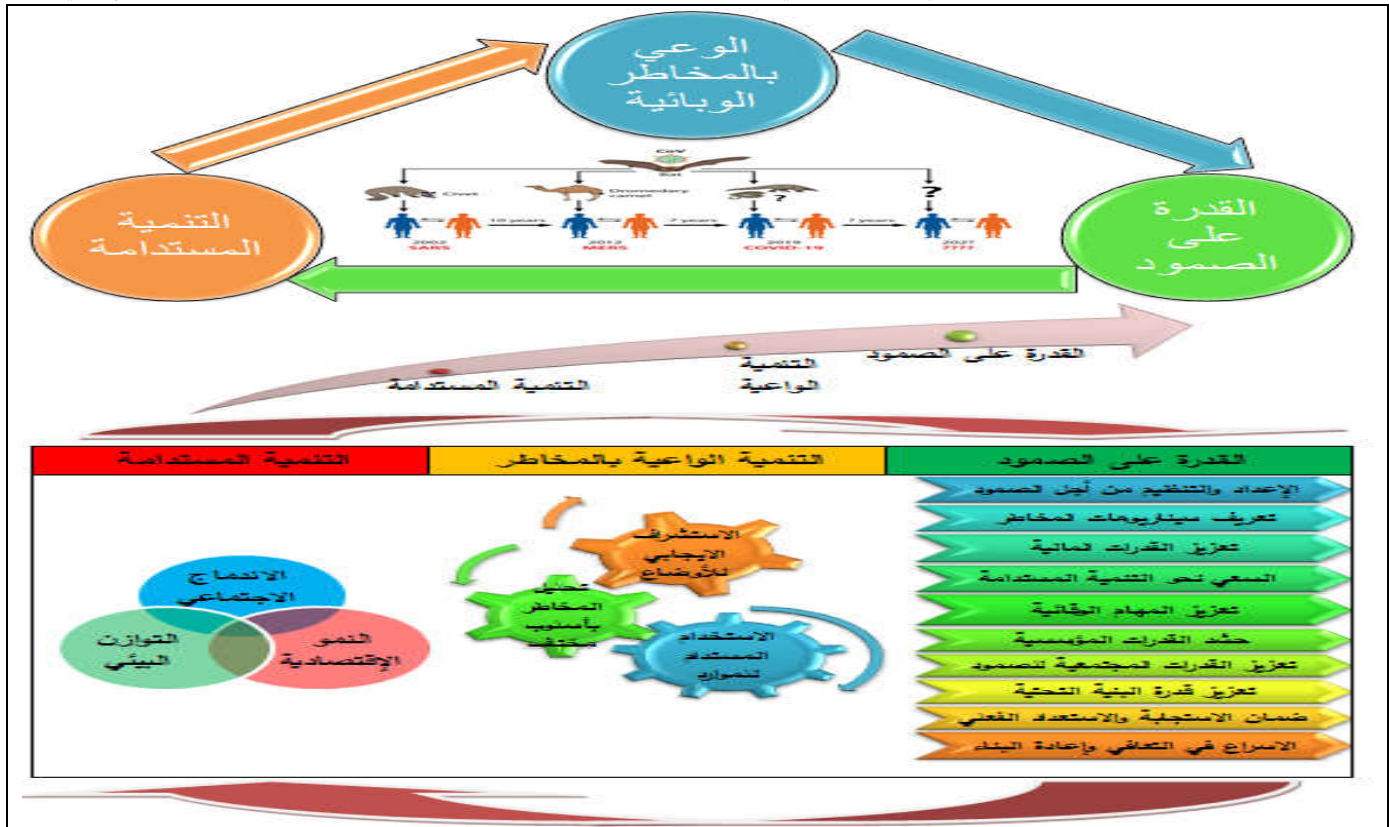
01	• ازدياد الفقر بسبب فقدان الوظائف والإغلاق الاقتصادي. التأثير غير متناسب على الفئات الضعيفة (مثل الفقراء).
02	• انعدام الأمن الغذائي بسبب انخفاض الإمدادات الغذائية العالمية والتجارة. الجوع بسبب انخفاض الدخل وانخفاض توافر الغذاء أثناء الإغلاق. ارتفاع الفاقد والمهدر من الطعام بسبب تحديات النقل وانخفاض توافر العمالة. سوء التغذية بسبب انقطاع الوجبات المدرسية.
03	• ارتفاع معدل الإصابة بالأمراض والوفيات من كوفيد-19. ارتفاع معدل الوفيات لأسباب أخرى بسبب إهمال كاهل النظم الصحية. انخفاض طفيف في الوفيات بسبب انخفاض الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية (حوادث المرور). المكاسب الصحية المحتملة على المدى القصير بسبب انخفاض البيئة التلوث. التأثير السلبي للحبس والإغلاق على الصحة العقلية (القلق والاكتئاب)
04	• إغلاق المدارس ومراكز الرعاية النهارية. خسارة في تنمية رأس المال البشري. سوء التغذية بسبب انقطاع الوجبات المدرسية.
05	• الآثار الاقتصادية غير المتناسبة المحتملة على النساء (فقدان الوظائف، انقراض الأعمال التجارية). الآثار الاجتماعية الأخرى على النساء من الإغلاق (العنف المنزلي). ارتفاع معدلات الوفيات من الفيروس بين الرجال (لأنهم يعانون من أمراض الجهاز التنفسي المزمنة بسبب معدل تدخين أعلى).
06	• يحد الوصول المحدود للمياه النظيفة بين المجموعات المحرومة من إمكانية التقيد بإرشادات النظافة الصارمة.
07	• يساهم التباطؤ في النمو الاقتصادي في خفض أسعار الطاقة (مثل النفط). مما قد يزيد من الوصول إلى الطاقة ولكنه يقلل من حوافز مصادر الطاقة المتجددة.
08	• أزمة اقتصادية في جميع أنحاء العالم تقريبا. اضطراب التجارة. بطالة جماعية. إغلاق / إفلاس الأعمال التجارية. انخفاض حاد في الأنشطة السياحية. عجز عام هائل.
09	• تراجع النواتج الصناعية. والتأميم المحتمل لبعض الصناعات. وإفلاس وإغلاق أخرى. والتعاون العلمي لإيجاد العلاجات واللقاحات. والاستيعاب السريع للتقنيات الرقمية. للصحة الإلكترونية، والتعليم الإلكتروني. والحكومة الإلكترونية، والمدفوعات الإلكترونية.
10	• الآثار الصحية والاقتصادية السلبية غير المتناسبة على الفئات الضعيفة (بما في ذلك اللاجئين والمهاجرون) خاصة في البلدان ذات شبكات الأمان المنخفضة. وفقدان وظائف العمال ذوي المهارات المنخفضة والأجور المنخفضة.
11	• ارتفاع معدلات الفقر والضعف في المناطق الحضرية. وإغلاق وسائل النقل العام. وانخفاض الوصول إلى المساحات العامة / الخضراء. وتحركات السكان التي تختلف عبر البلدان. وانخفاض حاد قصير الأجل في مستويات التلوث.
12	• انخفاض قصير الأجل في استخدام الموارد الطبيعية بسبب انخفاض النشاط الاقتصادي والاستهلاك. والضغط لتخفيف اللوائح المتعلقة بالاقتصاد الدائري وتأجيل اعتماد تدابير جديدة. وزيادة التلوث البلاستيكي (على سبيل المثال. تستخدم لإنتاج معدات الحماية الشخصية).
13	• انخفاض قصير الأجل في انبعاثات غازات الدفيئة العالمية. الضغط لتقليل الضمانات البيئية. عدم الوضوح بشأن الاستثمارات البيئية. تباطؤ النمو الاقتصادي الذي يساهم في خفض أسعار الطاقة (مثل النفط). مما قد يزيد من الوصول إلى الطاقة ولكنه يقلل من حوافز مصادر الطاقة المتجددة.
14	• انخفاض قصير الأجل في التهديدات التي يتعرض لها التنوع البيولوجي البحري بسبب انخفاض النشاط الاقتصادي العالمي والاستهلاك. والضغط لتقليل التنوع البيولوجي البحري وحماية النظام البيئي.
15	• انخفاض قصير الأجل في التهديدات التي يتعرض لها التنوع البيولوجي للأرض والمياه العذبة بسبب انخفاض النشاط الاقتصادي العالمي والاستهلاك. والضغط للحد من التنوع البيولوجي للأرض والمياه العذبة وضمانات النظام الإيكولوجي. بما في ذلك اتفاقيات أنظمة التنوع البيولوجي والنظام الإيكولوجي (بشأن إزالة الغابات).
16	• زيادة الضغط على الحكومات للتخفيف من العواقب الصحية والاقتصادية للوباء. والضغط لزيادة إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية في البلدان التي لم تحقق التغطية الصحية الشاملة. وزيادة العجز العام والديون. وتعطيل العمليات التشريعية والمناقشات العامة. وتعليق الحرية- قوانين المعلومات وسياسات الشفافية.
17	• انخفاض محتمل في استجابة مجتمع المعونة الدولية لاحتياجات أفقر البلدان. وانخفاض محتمل في التحويلات المالية الدولية والتمويل عبر الحدود. وإغلاق الحدود. وتباطؤ التجارة الدولية. وأزمة الديون.

Source : (Sachs, Schmidt-Traub, Kroll, Lafortune, Fuller, & Woelm, 2020, pp. 04-05)

3.4 تصور مقترح لتوجه التنمية في الوطن العربي بعد جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 وفق منظور تنموي مستدام واعي:

يصعب اليوم تقدير التأثير طويل المدى للجائحة على مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، حيث أننا في خضم هذا الخطر، على الرغم من أن العالم قد مر بالعديد من هذه الأحداث المماثلة في الماضي (Abedalqader, Al-Haddad, Safdar Sial, Chunmei, & Jacob, 2020, pp. 1-2). وقد عرفت جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 على أنها أكبر أزمة عالمي تمر بها جميع دول العالم دون استثناء. لكنها ليست مجرد أزمة فحسب بل هي موجات متتالية من الأزمات والأحداث والمخاطر. وما بدأ على أنه مسألة طبية تحول إلى حالة طوارئ للاقتصاد الكلي في غضون أيام. وأحدث ذلك موجات من اضطرابات سوق الأسهم والنزاعات العمالية وتعطل خطوط الإمداد ومعدلات عالية من البطالة. ومن ثم بدأ عدد الجرائم الإلكترونية يتصاعد. فعادة ما تؤدي أزمة واحدة إلى أزمات أخرى (معهد المدققين الداخليين، 2020، صفحة 01). وفيروس كورونا هو المثال الأبرز للفيروس المستجد الذي تجاوز حاجز الأنواع من الحيوانات البرية إلى البشر، مثل السارس ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية، يشتهب أيضاً في أن أصل الفيروس المستجد من مضيف حيواني وسيط، ولا يمكن استبعاد إمكانية عبور حاجز الأنواع للمرة الرابعة مستقبلاً لنوع مستجد آخر من الكورونا (Kuldeep, Khan, & Ruchi, 2020, p. 02) وعليه فمخاطر ظهور فيروسات مماثلة جد وارد في المستقبل وقد يكون أخطر وأفتك بالبشر، لذا وجب علينا بناء وعي متجدد بهذه المخاطر المتجددة المتأصلة لتخفيف من أثارها الوخيمة على المجهود التنموي، ولاسيما في الدول الفقيرة والنامية، وذلك لن يكون إلا بدمج الوعي ضمن الخطط التنموية بشكل مرن يسمح بالتحرك داخل مساحة الإستراتيجية التنموية المستدامة للدول. من أجل تعزيز القدرة على الصمود أو التعافي بشكل أفضل لمواصلة الرحلة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفيما يلي تصور مقترح لهذه العملية:

الشكل 2: تصور مقترح لتوجه التنمية في الوطن العربي بعد جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 وفق منظور تنموي مستدام واعي



المصدر: من إعداد الباحثين.

5. مناقشة النتائج: بعد رصد نتائج الدراسة وتصوير مقترحها، يمكن الآن تحليل هذه النتائج واختبار الفرضيات:

❖ استطاعت بلدان المغرب العربي أن تحقق نهاية سنة 2019 درجات مقبولة وحسنة في مؤشر أهداف التنمية المستدامة حسب تقارير الأمم المتحدة بحيث حققت الجزائر درجة 66,69 لتحتل بذلك المرتبة الأولى عربيًا، في حين حققت المغرب درجة 65,77. لتحتل المرتبة الثالثة عربيًا، تونس احتلت المرتبة الرابعة عربيًا بـ 65,33 درجة. أما ليبيا فقد حققت 9053, درجة لتحتل المرتبة الرابعة عشر (14)، في حين احتلت موريتانيا المرتبة الخامسة عشر بـ 52,75 درجة. والملاحظ من خلال هذه القراءة هو التفاوت الكبير بين الدول في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والذي سيكون له حتمًا تأثير سلبي على المنطقة ككل إذا لم تتخذ الإجراءات والسياسات الكفيلة بالحد منه مستقبلاً، وهذا راجع بالأساس إلى الأزمات والصراعات التي عشتها وتعيشها كل من ليبيا وموريتانيا مؤخرًا. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى، التي جاءت على أساس أن بلدان المغرب العربي حققت مستويات مقبولة من أهداف التنمية المستدامة قبل تفشي جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 المستجد، وبالإضافة إلى ذلك فقد كانت أهداف التنمية المستدامة الثلاثة الأكثر تحديًا لبلدان المغرب العربي هي الهدف رقم 02 والمتمثل في القضاء على الجوع، والهدف رقم 05 المتمثل في تحقيق المساواة، والهدف رقم 08 المتمثل في تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام (لمزيد من المعلومات ينظر الجدول 1، والملاحق 02-03-04).

❖ فيما تعلق بتوقعات تحقيق درجات مؤشر أهداف التنمية المستدامة في بلدان المغرب العربي نهاية سنة 2020 فقد كانت حسب تقارير الأمم المتحدة خارج تأثيرات تفشي جائحة فيروس كورونا كوفيد-19، بحيث جاءت التوقعات على النحو التالي: تحقيق الجزائر لدرجة 72,3 لتحتل بذلك المرتبة 56 عالميًا، تونس 71,4 لتكون في المرتبة 63 عالميًا، تليها المغرب التي كانت في المرتبة 64 عالميًا بـ 71,3، أما موريتانيا فقد احتلت المرتبة 130 بدرجة 57,7. في حين غابت المعطيات في التقرير عن دولة ليبيا، وبحسب التقارير هذا راجع لصعوبات الحصول على البيانات وتآزم الأوضاع والصراعات في ليبيا. وهذه التوقعات كانت جيدة وتلمح في وقت لاحق إلى المستويات الجيدة التي يمكن أن يحققها بلدان المغرب العربي نهاية سنة 2020 في رحلتها نحو التنمية المستدامة، لكن مع تفشي جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 المستجد يقول المختصين في نفس التقارير أنه سيكون لها أثار كبيرة قصيرة وطويلة الأجل على تحقيق هذه الدول لأهداف التنمية المستدامة. حيث ستؤدي الجائحة الوبائية حسيهم إلى ازدياد الفقر بسبب فقدان الوظائف والانغلاق الاقتصادي، والتأثير غير المتناسب على الفئات الضعيفة، وكذا انعدام الأمن الغذائي بسبب انخفاض الإمدادات الغذائية العالمية والتجارة، وارتفاع معدل الإصابة بالأمراض والوفيات من كوفيد-19، وارتفاع معدل الوفيات لأسباب أخرى بسبب إقبال كاهل النظم الصحية بهذه الدول، والأزمة الاقتصادية نتيجة اضطراب التجارة، وتفشي البطالة الجماعية، وإغلاق وإفلاس الأعمال التجارية، والانخفاض الحاد في الأنشطة السياحية، بالإضافة إلى الآثار الصحية والاقتصادية السلبية غير المتناسبة على الفئات الضعيفة (بما في ذلك اللاجئين والمهاجرون) خاصة في البلدان ذات شبكات الأمان المنخفضة. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية، التي جاءت على أساس أن تفشي جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 لها أثار وخيمة وسلبية على مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان المغرب العربي خلال سنة 2020 (لمزيد من المعلومات ينظر الجدول 2 والشكل 2 والملاحق 5).

❖ أخيرًا وليس آخرًا، يتعرض البشر في جميع أنحاء العالم بصورة متزايدة للمخاطر الطبيعية والأزمات والكوارث-ومن أبرز هذا المخاطر المتجددة نجد المخاطر الوبائية، والتي أثبتت اليوم مع تفشي جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 المستجد قدرتها المتأصلة في الظهور والتلاشي والتحول والضرب من جديد، وهو ما يحتم على دول العالم ولاسيما في المناطق والأقاليم الهشة منها كبلدان المغرب العربي أن تكون على تأهب دائم لحالات الطوارئ. وتعزيز أنظمة الإنذار المبكر والحد من مخاطر الأوبئة، وكذا الكوارث والأزمات والتي يكون لها في الغالب تأثير فوري وقصير المدى على أهداف التنمية المستدامة والتي اتخذت سنوات لبنائها. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة، التي تنص على أن الوعي بخطر جائحة فيروس كورونا

كوفيد-19 فرصة لإعادة بناء تنمية مستدامة بقدرات أكثر على الصمود في بلدان المغرب العربي مستقبلاً. بحيث وحسب التصور المقترح تحتاج التنمية المستدامة اليوم وأكثر من أي وقت سابق في بلدان المغرب العربي إلى عمل مشترك بينها يوجه المفهوم التنموي المستدام بها بأبعاده الثلاثة المتمثلة في النمو الاقتصادي والاندماج الاجتماعي والتوازن البيئي إلى نظرة تنموية واعية تفعل بالأساس من خلال آلياتها الثلاثة الرئيسية المتمثلة في الاستشراف الإيجابي للأوضاع وتحليل المخاطر بأساليب مختلفة من خلال تحديده وإدارته، مع ضرورة الاستخدام الأمثل والمستدام للموارد في ظل الخطر لتجنب الهرولة والهلع في الاستخدام لأن أثاره الاستغلال غير المستدام للموارد لا يمكن تداركها بعد الخطر، مما يعجز مستقبلاً البلدان من إعادة البناء والاستمرار في رحلتهم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث تحتاج عملية إعادة البناء أو كما تعرف ببناء القدرة على الصمود بعد التعرض إلى المخاطر إلى مجموعة من المتطلبات الأساسية المتدرجة على النحو التالي: الإعداد والتنظيم من أجل الصمود، تعريف سيناريوهات المخاطر المستقبلية، تحديد القدرات المالية، العمل دائم ضمن مفهوم الاستخدام في استغلال الموارد، تعزيز المهام الوقائية، حشد القدرات المؤسسية لمواجهة جميع سيناريوهات المخاطر، تعزيز القدرات المجتمعية للصمود، تعزيز البنية التحتية، الاستجابة والاستعداد الفعلي، وأخيراً، الإسراع في التعافي وإعادة البناء) لمزيد من المعلومات ينظر الشكل (2).

6. الخاتمة

في الأخير، يمكن القول أنه لإعادة عجلة التنمية المستدامة لبلاد المغرب العربي إلى مسارها الصحيح الشامل بعد تعرضها لخطر جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 وحتى تكون أكثر قدرة على الصمود مستقبلاً، عليها تحديد أفضل حزمة استثمارات مشتركة تنموية لبلدان المغرب العربي، وتوضيح نهج لتصميم استثمارات تنشط قصيرة الأجل يمكن أن تسهم في تحقيق نمو مستدام طويل الأجل. وفي نهاية المطاف، سيتطلب ذلك تصميم منظور تنمية شاملة مستدامة واعية بمخاطر البيئة الإقليمية والدولية بين بلدان المغرب العربي، بما يتمشى مع قدرات كل بلد لتحقيق قدرة شاملة مشتركة للصمود مستقبلاً في وجه المخاطر والكوارث والأزمات التي تكبح فكل مرة عجلة التنمية المستدامة في هذه البيئات الهشة. ومن خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي واختبار صحة الفرضيات توصلنا إلى الاستنتاجات التالية:

1.6 نتائج الدراسة: بناءً على كل ما سبق توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نجوزها فيما يلي:

- حققت بلدان المغرب العربي درجات حسنة في مؤشر أهداف التنمية المستدامة لسنة 2019، وفق الترتيب التالي: الجزائر بـ 66,69. المغرب بـ 65,77. تونس بـ 65,33. ليبيا بـ 53,90. موريتانيا بـ 52,75.
- هناك فرقاً كبيراً بين الأداء الكلي لأهداف التنمية المستدامة بين بلدان المغرب العربي حيث تتقارب كل من الجزائر والمغرب وتونس وتتخلف كل من ليبيا وموريتانيا عن الركب.
- مخاطر ظهور فيروسات مماثلة جد وارد في المستقبل وقد يكون أخطر وأفتك بالبشر في بلدان المغرب العربي والعالم ككل.

- لجائحة فيروس كورونا كوفيد-19 أثار وخيمة قصيرة وطويلة الأجل على تحقيق بلدان المغرب العربي لأهداف التنمية المستدامة. حيث ستؤدي الجائحة الوبائية إلى ازدياد الفقر، وانعدام الأمن الغذائي، وارتفاع معدل الإصابة بالأمراض والوفيات من مرض كوفيد-19، وارتفاع معدل الوفيات لأسباب أخرى، والأزمة الاقتصادية، وتفشي البطالة الجماعية، وإغلاق وإفلاس الأعمال القائمة، والانخفاض الحاد في الأنشطة السياحية، بالإضافة إلى الآثار الصحية والاقتصادية السلبية غير المتناسبة على الفئات الضعيفة (بما في ذلك اللاجئين والمهاجرون) خاصة في البلدان ذات شبكات الأمان المنخفضة....

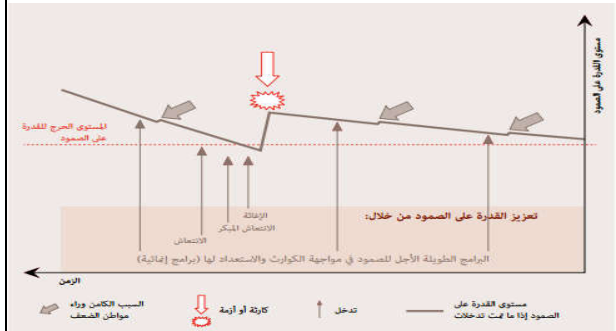
- الوعي بمخاطر جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 فرصة لإعادة بناء تنمية مستدامة بقدرات أكثر على الصمود في بلدان المغرب العربي مستقبلاً.
- 2.6 توصيات الدراسة: في ضوء نتائج الدراسة الحالية توصي الدراسة وفق نموذجها المقترح بلدان المغرب العربي بعد تفشي جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 بالتالي:
- 1-الإعداد والتنظيم من أجل الصمود: وذلك من خلال تجهيز بيئة تنظيمية، وتعريف العمليات الضرورية لفهم الحد من مخاطر الأوبئة العالمية مستقبلاً على مستوى مشترك مغربي.
 - 2-تعريف سيناريوهات المخاطر الحالية والمستقبلية وفهمها واستخدامها: يجب أن تعرف الحكومات في بلدان المغرب العربي سيناريوهات المخاطر المختلفة لديها وتتفهمها، وتستخدم هذه المعرفة لتقديم البيئة المعرفية لعملية اتخاذ القرار.
 - 3-تعزيز القدرات المالية: بفهم التأثير الاقتصادي للمخاطر الوبائية والكوارث والحاجة للاستثمار في القدرة على الصمود في بلدان المغرب العربي بتحديد الآليات المالية التي يمكن أن تدعم نشاطات القدرة على الصمود وتطويرها.
 - 4-السعي المتواصل نحو التنمية المستدامة القادرة على الصمود: بالاستغلال الأمثل والمستدام للموارد أثناء وقوع المخاطر.
 - 5-تعزيز المهام الوقائية في بلدان المغرب العربي: تحديد وحماية ومراقبة الموارد الحساسة التي توفر مزايا للقدرة على الصمود.
 - 6-تعزيز القدرات المؤسسية لمواجهة المخاطر: من المهم ضمان أن جميع المؤسسات ذات الصلة بقدرة بلدان المغرب العربي على الصمود تمتلك تلك القدرات التي تحتاجها لأداء أدوارها.
 - 7-فهم وتعزيز القدرات المجتمعية للصمود: من خلال تهيئة بيئة للربط الاجتماعي وتعزيز ثقافة المساعدة المتبادلة بين بلدان المغرب العربي من خلال الاعتراف بدور التراث الثقافي والتعليم في الحد من الأخطار والكوارث.
 - 8-زيادة قدرة البنية التحتية على الصمود: تتناول هذه الأساسية الكيفية التي قد تتعامل بها منظومات البنية التحتية الحساسة مع المخاطر التي قد تواجه بلدان المغرب العربي، ووضع الاحتياطات لإدارة المخاطر الناجمة عن هذه النتائج.
 - 9-ضمان الاستعداد والاستجابة الفعالة للمخاطر: من خلال السهر على وضع خطط الطوارئ والاستعداد وتحديثها بانتظام، وإبلاغها إلى جميع بلدان المغرب العربي من خلال الهياكل الأساسية وإدراج القانون والنظام في خطط الطوارئ.
 - 10-الإسراع بالتعافي وإعادة البناء على أساس أفضل: ضمان وجود خطط كافية قبل وقوع الخطر وفقاً للمخاطر التي تم تحديدها، وأنه بعد وقوع أي خطر أو كارثة فإن احتياجات المتضررين هي محور التعافي وإعادة البناء.

الملحق 2: أهداف التنمية المستدامة العالمية



(Sachs, Schmidt-Traub, Kroll, Lafortune, Fuller, & Woelm, 2020, pp. 04-05)

الملحق 1: نهج التداخلات الرامية إلى تعزيز القدرة على الصمود



Source : (International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies, 2012, p. 11)

الملحق 4: لوحة متابعة اتجاهات أهداف التنمية المستدامة في

بلدان المغرب العربي 2019



Source : (Luomi, Fuller, Dahan, Lisboa Bå Sund, de la Mothe Karoubi, & Lafortune, 2019, pp. 17,23)

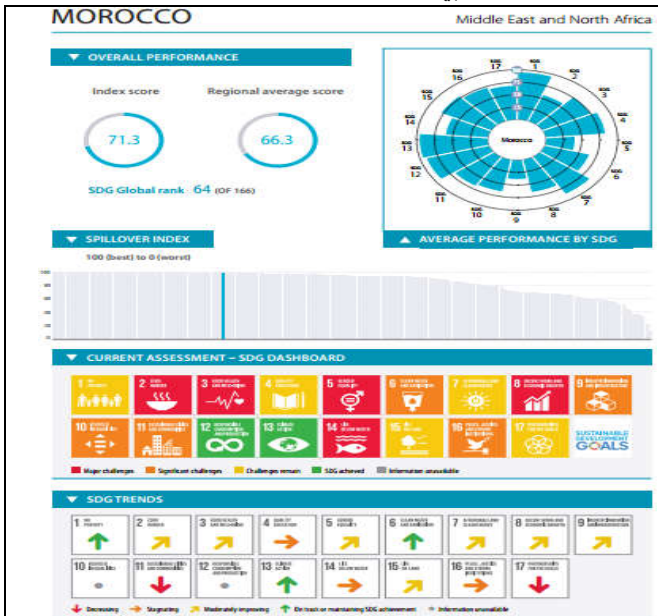
الملحق 3: لوحة متابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة في بلدان

المغرب العربي 2019

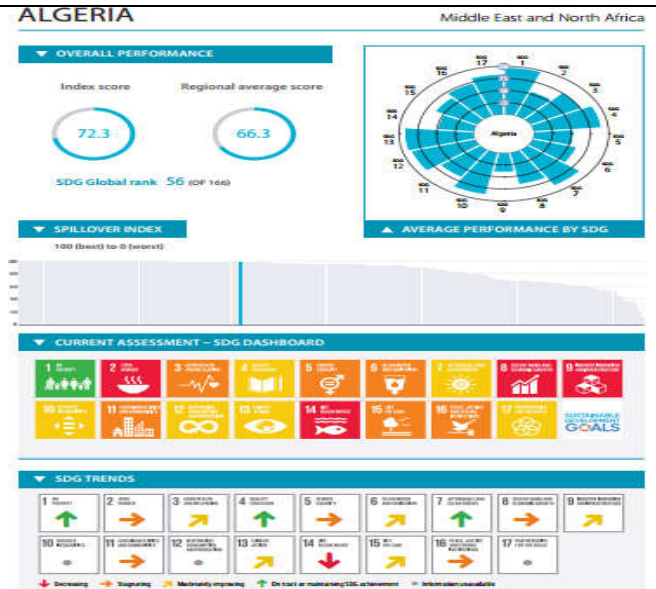


Source : (Luomi, Fuller, Dahan, Lisboa Bå Sund, de la Mothe Karoubi, & Lafortune, 2019, pp. 17,23)

الملحق 5: لوحة متابعة تحقيق واتجاهات التنمية المستدامة لبلدان المغرب العربي (النصف الأول من سنة 2020)

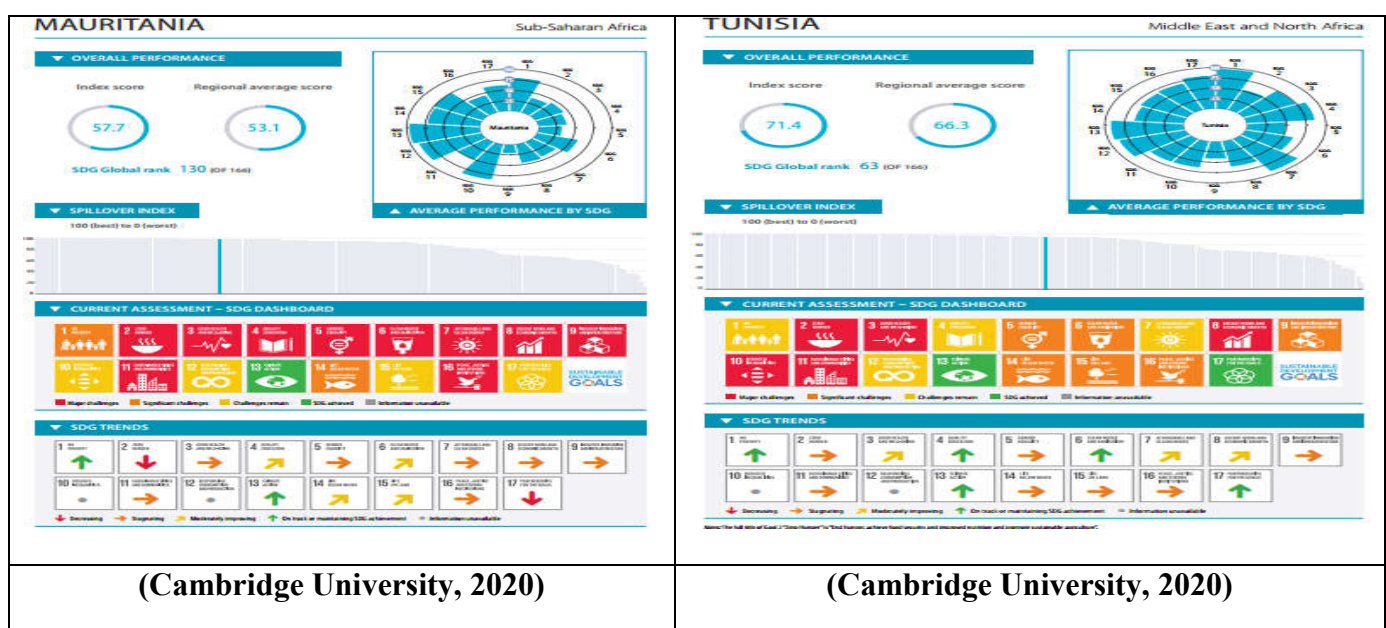


(Cambridge University, 2020)



(Cambridge University, 2020)

نحو التنمية الواعية بالمخاطر والاستثمار في بناء القدرة على الصمود في بلدان المغرب العربي-حتمية ما بعد جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 (تصور مقترح)



8. المراجع

- 1- Abedalqader, R., Al-Haddad, A., Safdar Sial, M., Chunmei, Z., & Jacob, C. (2020). Analyzing the effects of COVID-19 pandemic on the financial performance of Chinese listed companies. *Journal wileyonlinelibrary*, 10 (1002).
- 2- António Guterres. (2019). *World Tsunami Awareness Day 5 November 2019*. Retrieved 09 21, 2020, from UNITED NATIONS: <https://www.un.org/en/events/tsunamiday/index.shtml>
- 3- Cambridge University. (2020). *The Sustainable Development Goals and Covid-19*. (Cambridge University Press.) Retrieved 09 26, 2020, from Flag of Libya: <https://dashboards.sdgindex.org/static/countries/profiles/Libya.pdf>
- 4- Cambridge University. (2020). *The Sustainable Development Goals and Covid-19*. (Cambridge University Press.) Retrieved 09 26, 2020, from Mauritania: <https://dashboards.sdgindex.org/static/countries/profiles/Mauritania.pdf>
- 5- Cambridge University. (2020). *The Sustainable Development Goals and Covid-19*. (Cambridge University Press.) Retrieved 09 26, 2020, from Flag of Tunisia: <https://dashboards.sdgindex.org/static/countries/profiles/Tunisia.pdf>
- 6- Cambridge University. (2020). *The Sustainable Development Goals and Covid-19*. (Cambridge University Press.) Retrieved 09 06, 2020, from ALGERIA: <https://dashboards.sdgindex.org/static/countries/profiles/Algeria.pdf>
- 7- Cambridge University. (2020). *The Sustainable Development Goals and Covid-19*. (Cambridge University Press.) Retrieved 09 26, 2020, from Morocco: <https://dashboards.sdgindex.org/static/countries/profiles/Morocco.pdf>
- 8- Food and Agriculture Organization of the United Nations. (2020). *Resilience*. Retrieved 09 21, 2020, from <http://www.fao.org/home/en/>
- 9- Imane, A., Faical, H., & Sohayb, B. B. (2020). In silico study the inhibition of angiotensin converting enzyme 2 receptor of COVID-19 by Ammoides verticillata components harvested from Western Algeria. *Journal of Biomolecular Structure and Dynamics*, 1-14.
- 10- International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies. (2012). *Towards achieving resilience and bridging the gap between relief and development for a more sustainable future*. Resilience Discussion Paper June 2012.
- 11- International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies. (2012, June). *Towards achieving resilience and bridging the gap between relief and development for a more sustainable future*. Retrieved 09 22, 2020, from Resilience Discussion Paper: <https://media.ifrc.org/ifrc>

- 12- International Labour Organization. (2016, January 04). Advancing social justice. *project YEM / 15/01 / UNDP* . promoting decent work.
- 13- Jaspreet, K. (2013, March 04). Understanding resilience. *Journalism from the heart of crises* . The new humanitarian: <https://www.thenewhumanitarian.org/analysis/2013/03/04/understanding-resilience>.
- 14- Kuldeep, D., Khan, S., & Ruchi, T. (2020). *Coronavirus Disease 2019 – COVID-19* (Vol. 01). India: a Creative Commons CC BYlicense.
- 15- Luomi, M., Fuller, G., Dahan, L., Lisboa Båund, K., de la Mothe Karoubi, E., & Lafortune, G. (2019). *2019 Arab Region SDG Index and Dashboards Report*. New York, USA: The Center of Excellence for the Sustainable Development Goals in the Arab region / Emirates Diplomatic Academy and the United Nations Network for Sustainable Development Solutions.
- 16- Ministère de la Santé. (2020). *COVID-19 Rapport de Situation*. (La République islamique de Mauritanie) Consulté le 09 27, 2020, sur <http://www.sante.gov.mr/?m=202009&lang=fr>
- 17- Ministère de la Santé. (2020). *BULLETIN COVID-19 Quotidien*. (Le Royaume du Maroc) Consulté le 09 27, 2020, sur http://www.covidmaroc.ma/Documents/BULLETIN/BQ_SARS-CoV-2.27.9.20.pdf
- 18- Ministère de la santé. (2020). *tableau de bord covid-19*. (République tunisienne) Consulté le 09 27, 2020, sur <https://covid-19.tn/fr/tableau-de-bord/>
- 19- Ministère de la Santé, d. I. (2020). *PLAN DE PREPARATION ET DE RIPOSTE A LA MENACE DE L'INFECTION CORONAVIRUS COVID-19*. Retrieved 05 2020, 21, from <https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&ved=2ahUKEwig1vbatrvpAhWOzoUKHXdxB0>
- 20- Ministère de la Santé, de la Populati et de la Réforme Hospitalière. (2020). *Carte épidémiologique*. (Algérie- Ministère de la Santé de la Population et de la Réforme Hospitalière) Consulté le 09 27, 27, sur Evolution de la situation - COVID-19-: <http://covid19.sante.gov.dz/carte/>
- 21- National Center for Disease Prevention and Control. (2020). *covid19*. Retrieved 09 27, 2020, from daily update of cases: <https://covid19.cdc.gov.sa/daily-updates/>
- 22- Sachs, J., Schmidt-Traub, G., Kroll, C., Lafortune, G., Fuller, G., & Woelm, F. (2020). *The Sustainable Development Goals and COVID-19*. Sustainable Development. the SDSN Leadership Council members. United kingdom: Cambridge University Press.
- 23- Savelyeva, T., & Douglas, W. (2017). Global consciousness and pillar of sustainable development -A study on self-perceptions of the first-year university students. *International Journal of Sustainability in Higher Education* , 18 (02), 218-241.
- 24- Sustainable development. (2020). *Take Action for the Sustainable Development Goals*. Retrieved 09 25, 2020, from goals: <https://www.un.org/sustainabledevelopment/sustainable-development-goals/>
- 25- United nations. (2020). *Resilience programming*. Retrieved 09 21, 2020, from World Food Program: https://www.wfp.org/resilience-programming?_ga=2.105004803.1251180988.1600716597-5392919.1600716597
- 26- World Commission on Environment and Development. (1987). *Our Common Future*. Report of the World Commission on Environment and Development.
- 27- World Health Organization. (2020). *Coronavirus disease (COVID-19)*. Situation Report – 121. Situation Report – 101. Situation Report – 40. Situation Report - 11. Situation Report – 71, Geneva, Switzerland.
- 28- أيوب أبو دية. (07 أوت, 2017). *التنمية المستدامة*. تاريخ الاسترداد 09 21, 2020. من جريدة الغد، قضايا: [/https://alghad.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9](https://alghad.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9)
- 29- معهد المدققين الداخليين. (2020). *الانفتاح على كافة الاحتمالات*. تأليف جمعية المراجعين الداخليين (المحرر)، *تدريب الإدارة العليا*, 98، الصفحات 4-1. اليمن.
- 30- مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. (2017). *جولبية*. (القدرة على الصمود) مواجهة الكوارث (بطاقة قياس أداء المدن. المفوضية الأوروبية .
- 31- مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. (2018). *تمكين المدن من القدرة على الصمود دليل قيادات الحكومات المحلية مساهمة في الحملة العالمية 2020-2010*. جنيف.